

Distr.: General
16 November 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الرابعة

تشكيلة ليبيريا

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا

أولا - معلومات أساسية

١ - طلبت حكومة ليبيريا في رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى الأمين العام أن يدرج ليبيريا في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وأحال الأمين العام الطلب إلى مجلس الأمن في رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ووجه رئيس مجلس الأمن رسالة خطية إلى رئيس لجنة بناء السلام في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ يؤيد فيها الطلب المقدم من حكومة ليبيريا لكي تُدرج في جدول أعمال اللجنة. والتمس مجلس الأمن أيضا مشورة اللجنة وتوصياتها، على إثر التشاور عن كتب مع حكومة ليبيريا، بشأن متطلبات تسريع وتيرة استيفاء المعايير المرجعية الرئيسية، بالصيغة التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، في المجالات التالية: تعزيز سيادة القانون؛ ودعم إصلاح القطاع الأمني؛ ودعم المصالحة الوطنية.

٢ - وقررت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، إدراج ليبيريا في جدول أعمالها، وانتخبت الأمير زيد رعد زيد الحسين، الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة، رئيسا للتشكيلة القطرية.

٣ - وقد سبق إنشاء التشكيلة القطرية المخصصة لليبيريا زيارة وفد من لجنة بناء السلام إلى ليبيريا في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠. وبالتشاور مع حكومة ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرهم من أصحاب المصلحة



الوطنيين، حددت البعثة المخاطر الرئيسية التي تهدد توطيد السلام في ليبيريا والثغرات التي تعثره، وأوصت بالنهج التي يمكن أن تدعم بها اللجنة حكومة ليبيريا في التصدي لأولويات بناء السلام. وأخذ هذا التقييم في الاعتبار الاستراتيجيات الوطنية القائمة والمساعدة الدولية التي يجري تقديمها لدعم تلك الاستراتيجيات.

٤ - ويجري في الفرع "ثانياً" من بيان الالتزام المتبادل هذا تحديد أولويات بناء السلام الخامسة، فيما يبين الفرع "ثالثاً" الالتزامات التي قطعتها لجنة بناء السلام وحكومة ليبيريا. ولتقديم صورة ملموسة لتحديات بناء السلام في ليبيريا، يوجز الفرع "ثانياً" الاحتياجات الكبرى بينما يحدد الفرع "ثالثاً" الأولويات فيما يخص تلك الاحتياجات ويضع قائمة بما يمكن أن يحققه حكومة ليبيريا واللجنة على أرض الواقع. والبيان عبارة عن أداة مرنة يمكن تعديلها بشكل مشترك من قبل حكومة ليبيريا ولجنة بناء السلام في ضوء التطورات التي تطرأ على جهود بناء السلام على الصعيد الوطني. وستجرى استعراضات دورية للعمل المشترك استناداً إلى الأهداف كل تسعة أشهر بغية رصد التقدم المحرز وتعديل البيان حسب الاقتضاء. وتستند هذه الأداة إلى النتائج التي توصل إليها وفد لجنة بناء السلام وإلى آراء التشكيلة. وهي تتماشى مع الرؤية الاستراتيجية الوطنية لليبيريا، ألا وهي استراتيجية الحد من الفقر، كما أنها تساهم في الرؤية التي يرتقب أن تخلفها في عام ٢٠٣٠: نهضة ليبيريا. وسيقوم العمل المشترك بين حكومة ليبيريا واللجنة على مبادئ الملكية والقيادة الوطنيتين؛ والشراكة الدولية لدعم الجهود الوطنية؛ والمسؤولية المشتركة.

٥ - ولضمان التكامل بين عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، سيعتمد على البيان لدى صياغة خطة الأولويات الليبرية، التي ستكون بمثابة الأساس لتدخل صندوق بناء السلام. وستقود حكومة ليبيريا عملية إعداد خطة الأولويات بدعم من اللجنة التوجيهية المشتركة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، وذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين. وقد تفصح خطة الأولويات عن الاحتياجات التي تتجاوز صندوق بناء السلام وتقدم بذلك خريطة طريق لقيام اللجنة بتعبئة موارد إضافية وبأنشطة الدعوة. وتتولى اللجنة التوجيهية المشتركة مسؤولية استعراض المشاريع والموافقة عليها، فضلاً عن قياس ورصد التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع والأثر المترتب عليها.

ثانياً - أولويات بناء السلام

٦ - تتمثل أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزام المتبادل هذا في سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية. وقد بذلت جهود كبيرة في هذه القطاعات على مدى السنوات السبع الماضية. وتضطلع البعثة، على وجه الخصوص، بدور رئيسي في الحفاظ

على الأمن. وستيسر مواصلة الدعم انتقالا سلسا لإدارة الأمن من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى حكومة ليبيريا، في ظل التعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، كما ستعالج الأسباب الجذرية الحاسمة للتراع ودوافعه. وسيدمج البعد الإقليمي للتراع والاعتبارات الجنسانية بصورة ملائمة في أنشطة بناء السلام.

ألف - تعزيز سيادة القانون

٧ - يعد النهوض بسيادة القانون في ليبيريا أمرا أساسيا لما يبذله البلد من جهود لتوطيد السلام. وكانت هناك تاريخيا، نظم سياسية واجتماعية وقانونية متوازنة تعكس تقسيم الليبريين إلى مستوطنين من جهة وإلى سكان أصليين من جهة أخرى، وهو ما هيا الظروف المواتية للتراع والوسائل اللازمة لاستمراره. وقد أثار النقص الحالي في القدرات مخاوف من ألا يوفر النظام القضائي خدمة نزيهة لجميع الليبريين. وينطوي اتباع نهج شامل يركز على خمسة مجالات رئيسية على إمكانية الاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن وتعزيز ثقة الليبريين في نظام العدالة الرسمي: استعراض التشريعات؛ وزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ وتعزيز القدرات؛ وفعالية هيئات الرقابة؛ وقوة البرامج الإعلامية.

الإجراءات ذات الأولوية

٨ - استعراض التشريعات. منذ تأسيس دولة ليبيريا، نشأ نظام مزدوج للعدالة يتألف من قوانين عرفية وقوانين مدونة في ظل تنسيق محدود وبدون آليات فعالة للرقابة. ويجري اتباع نهجين بناءين لتوضيح الاختصاصات القضائية ووضع توجيهات على المدى القريب فضلا عن العمليات المتوسطة الأجل لتطوير رؤية استراتيجية للتفاعل بين النظامين:

(أ) الإصلاح التشريعي، بما في ذلك إنشاء لجنة إصلاح القوانين للنظر في جملة أمور منها نظام العدالة المزدوج؛

(ب) الحوار بشأن هذه القضية، بما في ذلك عقد مؤتمر وطني في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ويأتي إنشاء لجنة الأراضي الذي دشن في آذار/مارس ٢٠١٠ مكملا لهذه الأنشطة وليعكس الحاجة الماسة إلى حل المنازعات المتعلقة بحيازة الأراضي. وتجري اللجنة استعراضا لقوانين الأراضي، وتبذل مزيدا من الجهود لتوضيح المطالبات حيثما أمكن ذلك.

٩ - وهذه الجهود هي بطبيعتها عمليات وطنية، تتوقف على الإرادة السياسية الوطنية. ويمكن للمجتمع الدولي تحت رعاية لجنة بناء السلام، أن يبقى على "موجز فعال للمراقبة"،

يقدم الدعم والتوجيه عند الاقتضاء، من أجل كفالة أن تتم عمليات الاستعراض المعنية التي تجريها لجنة الأراضي على نحو شامل وجامع قائم على الحقوق ويشرك جميع شرائح السكان في ليبريا.

١٠ - **زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء.** يمكن اللجوء إلى نظام العدالة الرسمي عن طريق مكاتب محامي المساعدة القضائية ومراكز تقديم المعونة القانونية ودوائر النيابة العامة. غير أن هذه الدوائر محدودة وغير فعالة، الأمر الذي يؤدي إلى التأخير في تجهيز القضايا وإلى مستويات غير مقبولة من الحبس الاحتياطي. وقد بذلت جهود مختلفة لمعالجة ندرة وجود نظام العدالة في البلد، مثل برنامج القضاة المحترفين التابع للمعهد القضائي، وفرقة العمل المعنية بغير المحامين. ومع ذلك، فإن توسيع نطاق نظام العدالة ليغطي جميع أنحاء البلد يتطلب دعماً كبيراً من خلال إيفاد الموظفين إلى الأرياف، وزيادة الموارد البشرية المؤهلة، وبناء الهياكل الأساسية اللازمة لإقامة العدل، كالمحاكم والسجون. وينبغي أن تتزامن هذه التدخلات مع نشر الشرطة الوطنية الليبرية وبناء قدرات هياكل السلطات البلدية لتوفير الدعم الإداري اللازم. ولئن كانت هذه الاحتياجات ملحة، فإن الجهود الرامية إلى تلبيتها ينبغي أن تبذل بصورة تدريجية لكي تكون حكومة ليبريا قادرة على مواكبتها. وفي موازاة ذلك، يلزم إيلاء الاهتمام أيضاً لقدرات مرافق الإصلاحات وجودتها.

١١ - **تعزيز القدرات.** على الرغم من أوجه التقدم المحرز، لا تزال السلطة القضائية بحاجة إلى تنمية القدرات إلى حد كبير من المنظور الموضوعي وكذلك الإداري. وتم تنظيم طائفة من أنشطة التدريب لفائدة القطاع القانوني، وإنشاء بعض الهياكل الأساسية. وهناك حاجة الآن إلى بذل جهود لتعزيز نظام التعليم والتدريب النظاميين لإعداد الموظفين القانونيين والارتقاء بمهاراتهم على جميع مستويات النظام القضائي. وسيستتبع مكون هام من مكونات هذا التعليم تنمية المهارات الإدارية والتنظيمية، التي تضطلع بدور حاسم في إنشاء مؤسسات مستدامة.

١٢ - ويتمثل التدخل الثاني والعاجل في إنشاء نظام لإدارة الحالات الفردية وتتبعها يربط بفعالية بين تدخلات جميع مكونات النظام القضائي. ويأتي تعزيز العلاقات المهنية عبر المنظومة برمتها كملاً لذلك.

١٣ - **آليات الرقابة على نظام العدالة.** لا يزال الفساد وسوء الإدارة يعرقلان سير عمل نظام العدالة ويثيران استياء الرأي العام. فهيئات الرقابة القائمة، بما فيها لجنة الاستعراض القضائي وشعبة المعايير المهنية في الشرطة الوطنية الليبرية في حاجة إلى تطوير ودعم. ومع ذلك، فقد توجد ثغرات فيما يتعلق بهيئة/هيئات الرقابة المعنية بمحاكمة المستشارين والمحامين

العامين. وعلى العموم، ليس من الواضح أين يمكن للمدنيين أن يقدموا شكاوى تتعلق بالفساد ضد عناصر تابعين لنظام العدالة.

١٤ - الإعلام والتوعية. تُعد استنارة الجمهور ومشاركته من الأمور المركزية لتحسين سيادة القانون. ويعاني الجمهور حاليا من قصور في فهم نظام العدالة، ولا سيما ما يتعلق بحقوقهم ومسؤولياتهم في إطار النظام القانوني. وهذا مما يعرقل سير القضايا، ويسر الفساد ويولد المعلومات المضللة التي أشعلت فتيل النزاع وقد تفعل ذلك كرة أخرى. ويمكن لحملة إعلام وتوعية، تقوم على مشاريع التوعية القانونية القائمة، أن تساعد على معالجة شعور معظم السكان بالنفور الأساسي فيما يتعلق بنظام العدالة.

باء - دعم إصلاح قطاع الأمن

١٥ - وصلت ليبريا الآن إلى مرحلة حرجية في عملية إصلاح قطاع الأمن. إذ تقدمت من مرحلة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم إلى بناء استراتيجية أمنية وطنية ومؤسسات أمنية رئيسية، بما فيها الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس والقوات المسلحة الليبرية. بيد أن الجمهور قليل الثقة في هذه المؤسسات. وبالسحب التدريجي المتوقع لأفراد حفظ السلام التابعين للبعثة، يجب تجهيز قوات الأمن الليبرية لتتولى المسؤولية الكاملة عن حفظ القانون والنظام. وهناك العديد من الأنشطة الجارية في هذا الاتجاه، ولا سيما الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن، الذي يدعم عملية إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس والإصلاحات في الأجل المتوسط. وسيكفل الدعم الإضافي وسد الثغرات في الأجل القصير بشكل أفضل نجاح إنجاز هذه الأنشطة في المجالات التالية: الإجراءات التشريعية، وتعزيز القدرات بما فيها وجود آليات رقابة فعالة والتعاون الإقليمي. وتسليما بحجم انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ضد الإناث، ينبغي تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع هذه الأنشطة.

الإجراءات ذات الأولوية

١٦ - الإجراءات التشريعية. عرضت السلطة التنفيذية على الهيئة التشريعية القانون الجامع الذي طال انتظاره والمعروف بقانون إصلاح الأمن الوطني والمخابرات. ويلزم الحفاظ على الزخم لكفالة سن هذا القانون وتطبيقه في وقت مبكر. ويجب أيضا سن تشريع متابعة لكل مؤسسة من المؤسسات الأمنية لتهيئة الإطار القانوني لعمليات إصلاح كل مؤسسة على حدة.

١٧ - وتتألف الشرطة الوطنية الليبرية من نحو ٤ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الذين جرى تدريبهم ونشرهم. بيد أن فعاليتهم محدودة، مما يتطلب التمويل والدعم التقني ليتسنى لهم الاستجابة على نحو كاف. وتحدد الخطة الاستراتيجية للشرطة ستة تدخلات ذات أولوية وهي: تنمية قدرات وحدة دعم الشرطة؛ وإنشاء شبكة للاتصالات؛ وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الليبرية على إجراء التحقيقات؛ وتطوير قدرات النقل وتعزيزها؛ وإنشاء شبكة لتكنولوجيا المعلومات على الصعيد الوطني؛ والنهوض بالمعايير المهنية للشرطة الوطنية الليبرية.

١٨ - وكما هو مبين أعلاه في الفرع المتعلق بعملية إصلاح سيادة القانون، من الأهمية بمكان نشر أفراد الشرطة في جميع أنحاء البلد. وسيكون من المستحسن تعزيز وجود الشرطة الوطنية الليبرية خارج مونروفيا على نحو مستدام، وإنشاء خمس مراكز إقليمية.

١٩ - وقد بدأت عملية إصلاح مكتب الهجرة والتجنس، ولكن ثمة حاجة إلى إصلاح مؤسسي أساسي على نحو يتسق مع الخطة الاستراتيجية المتعلقة بمكتب الهجرة والتجنس التي اعتمدت مؤخرا. ويمكن لتعزيز مكتب الهجرة والتجنس أن يخفف الضغط الواقع على الشرطة الوطنية الليبرية. وبزيادة النجاح في إلقاء القبض على عابري الحدود بصورة غير قانونية، من المفترض أن ينخفض مستوى الجريمة، ومن ثم جعل مهمة الشرطة الوطنية الليبرية أكثر يسرا. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لزيادة فعالية مكتب الهجرة والتجنس بعد إقليمي في مكافحة الاتجار بالأسلحة والمخدرات الذي يشكل تحديا يواجهه جميع بلدان غرب أفريقيا.

٢٠ - وقد استفادت القوات المسلحة الليبرية من التدريب العسكري الأساسي لعدد من الجندين يبلغ ٢ ٠٠٠ مجند، ومن المتوقع أن يدخلوا الخدمة بحلول عام ٢٠١٢. غير أن العبء المالي للإنفاق على الجيش أثار تساؤلات عن الاستدامة فضلا عن وضوح دوره في ظل الدستور. وتستحق قضايا المساءلة الاهتمام لأن تسييس الجيش كان أحد الأسباب الجذرية والعوامل المحركة لنشوب النزاع في البلد. ويكتسي إنشاء هيئة مدنية للرقابة أهمية حيوية لتغيير حالة انعدام ثقة الجمهور في المؤسسات الأمنية السائد حاليا. وينبغي توجيه الاهتمام أيضا نحو تعزيز العلاقات المشتركة بين المؤسسات، التي تكتسي أهمية جوهرية لنظام أمني يعمل بكامل طاقته، وذلك من خلال تمكين مجلس الأمن الوطني ومجالس أمن المقاطعات، فضلا عن هيئات الرقابة المختصة في الهيئة التشريعية.

٢١ - **التعاون الإقليمي.** للكثير من التحديات الأمنية التي تواجهها ليبريا أبعاد دون إقليمية تشاركها فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وحكومة ليبريا دولة عضو فعالة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتشارك في مبادرات الجماعة. ومن أبرز هذه المبادرات مبادرة غرب أفريقيا بشأن الجريمة عبر الوطنية واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو ما يتماشى مع اتفاقية الجماعة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيساعد دعم المشاركة والمواءمة بين الأدوات الوطنية والإقليمية على تعزيز استدامة الجهود التي تبذلها ليبيريا والجهود المتكاملة معها في المنطقة دون الإقليمية. وقدم أحد مشاريع صندوق بناء السلام في سيراليون الدعم إلى مبادرة نهر ماكونا، التي تشجع على التعاون الإقليمي بين سيراليون وغينيا وليبيريا. وقد تُتاح فرص مماثلة لتعزيز مشاركة ليبيريا في المبادرة.

جيم - تعزيز المصالحة الوطنية

٢٢ - تمر المصالحة بمراحلها المبكرة. فالصراع المدني في ليبيريا متجذر في الصدع التاريخي بين الليبريين الأمريكيين والسكان الأصليين. ويرى الليبريون هذه المسألة حاليا من عدة زوايا، وهي: الهوية الوطنية؛ والتوترات العرقية؛ والفجوة التي تفصل بين الليبريين الأمريكيين والسكان الأصليين؛ والمساواة في الوصول إلى العدالة والخدمات الحكومية والفرص الاقتصادية. وتبدو عملية المصالحة غير المكتملة وحجم المنازعات المحتملة مرتبطة، في جزء كبير منها، بعدم توفر القدرات على التوسط في النزاعات، ولا سيما العمليات البديلة لحل المنازعات والوساطة في المحاكم. ويعد عدم اليقين بشأن الحقوق في الأراضي، كما لوحظ أعلاه في فرع سيادة القانون، مسألة مثيرة للخلاف بوجه خاص تتسبب في وقوع حوادث نزاع منفردة، وقد أشير إليها كأمثلة تنطوي على إمكانية تحولها إلى عنف واسع الانتشار. وهناك مخاوف تعود إلى الشباب الساحط باعتباره تهديدا محتملا للسلام والاستقرار، وخصوصا مع الانتخابات المقبلة.

الإجراءات ذات الأولوية

٢٣ - وكما ذكر أعلاه في إطار الفرع الخاص بسيادة القانون، يعتبر حق ملكية الأرض وحيازتها مسألة ملحة. ونظرا لما يتسم به موضوع الأراضي من تعقيد وتعداد الجهود المبذولة بشأنه، ينبغي أن يحظى هذا الموضوع بالأولوية المطلقة وأن تحتذب إليه خبرات من المجتمع الدولي لتحديد أفضل السبل للمضي فيه قدما والاستعانة، حسب الاقتضاء، بالدروس المستفادة من البلدان الأخرى الخارجة من نزاعات. وينبغي أيضا النظر في تحديد سبل تعزيز قدرات لجنة الأراضي.

٢٤ - يتعين بذل الجهود لتعزيز الهوية الوطنية. ويمكن في هذا الصدد إعداد مشروع تجريبي يشارك فيه ١٠٠٠ شاب لتطوير المهارات مع تعزيز الشعور المشترك بالهوية الوطنية وروح الخدمة العامة. وينبغي أن يستند المشروع إلى الدروس المستفادة من المشاريع المماثلة الأخرى،

ولا سيما برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين فضلا عن المشاريع التي تضطلع بها حاليا الأمم المتحدة والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وغيرها.

٢٥ - وهناك حاجة إلى زيادة التوعية التي تهدف إلى تمكين منظمات المجتمع المدني بما في ذلك الزعماء التقليديين والدينيين، مع التركيز على المرأة كي تؤدي دورها الحيوي في بناء السلام وإحلال الانتعاش بالبلد. ويتعين الارتقاء بالمشاريع التي تركز بصفة خاصة على اكتساب المهارات ومباشرة الأعمال الحرة والواجبات المدنية مما يساعد على تعزيز الشعور الوطني عند الليبريين.

٢٦ - وقد نشرت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تقريرها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حيث قدمت توصيات يمكن أن تمهد الطريق أمام وضع برنامج للمصالحة طويل الأمد. وقدم منذ ذلك الحين تقريران رئاسيان فصليان عن عملية التنفيذ. ومع ذلك، فقد أثار التقرير جدلا شديدا، ولذلك فإن بالإمكان تعزيز فهم الجمهور لمحتوياته وتوصياته. وفي الوقت نفسه، قدم الدعم فيما يبدو لإطلاق برنامج أكواخ النقاش الموصى به في تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولولاية اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وهي اللجنة التي نص عليها اتفاق السلام الشامل، كما هو الحال مع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٢٧ - ورغم أن القانون المتعلق باللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان قد بدأ نفاذه في عام ٢٠٠٥، فإنها لم تبدأ عملها كهيئة إلا في الآونة الأخيرة. ونظرا لحجم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الحرب، يمكن لهذه الهيئة أن تقوم بدور هام في معالجة انتهاكات الماضي، فضلا عن تعزيز احترام حقوق الإنسان. ويمكن أن تكون خبرات مركز كارتر ونقابة المحامين الأمريكية على نفس القدر من الأهمية في تعزيز عمليات حل المنازعات والوساطة البديلة والمكملة للإصلاح القضائي الذي يجري حاليا.

٢٨ - وتترتب على أنشطة كل من لجنة تقصي الحقائق والمصالحة واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان عمليات وطنية، قد تتطلب نفوذا سياسيا دوليا للوفاء بالقصد الأصلي من اتفاق السلام الشامل، وهيئة بيئة مواتية لتحقيق المصالحة علاوة على ذلك. وينبغي أيضا تقديم الدعم الاستراتيجي من أجل تعزيز قدرة الدولة على تشجيع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

ثالثاً - الالتزامات المتبادلة

٢٩ - تتعهد كل من حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام بتعزيز شراكتيهما لدعم جهود بناء السلام في ليبريا. وبذلك، يقر الطرفان بأن المسؤولية الأولى عن توطيد السلام والتنمية تقع على عاتق حكومة وشعب ليبريا. وفيما يلي التزامات كل طرف بالتفصيل:

ألف - التزامات حكومة ليبريا

٣٠ - تلتزم حكومة ليبريا باتخاذ الإجراءات المبينة أدناه في ثلاثة مجالات رئيسية ذات أولوية.

(أ) تعزيز سيادة القانون

- إيلاء الأولوية للإرادة السياسية اللازمة لتسهيل عمل لجنة إصلاح القوانين ولجنة الأراضي من أجل تمكينهما من تنفيذ ولايتهما على نحو أفضل
- زيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية لقطاع العدالة واتخاذ خطوات فورية للحد من المستويات غير المقبولة لحالات الاحتجاز السابقة للمحاكمة
- تعزيز إدارة الموارد البشرية لضمان توزيع موظفين قضائيين مختارين تلقوا التدريب المناسب ولديهم فهم دقيق للقانون على المقاطعات. بما يتواءم مع نشر الشرطة الوطنية الليبرية
- المشاركة في توعية الجمهور، وإعلام المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم في النظام القانوني وبطريقة عمله
- إنشاء وتنفيذ إدارة للحالات الفردية ونظام للتبعية مع تعزيز العلاقات المهنية في الوقت نفسه بين جميع مكونات نظام العدالة، بما في ذلك الشرطة الوطنية في ليبريا
- إنشاء آليات فعالة لمراقبة نظام العدالة توفر الضمانات لاستقلال القضاء والمساءلة العامة

(ب) دعم إصلاح قطاع الأمن

- الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لاعتماد وتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات

- زيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية للمؤسسات التي تقوم بدور مركزي في المحافظة على الأمن وسيادة القانون، بما في ذلك القوات المسلحة الليبرية، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس والإصلاحات
- دعم إنشاء خمسة محاور إقليمية وصيانتها على أن يبدأ العمل في المحور الأول بحلول نهاية عام ٢٠١٠
- دفع عجلة الإصلاح في مكتب الهجرة والتجنس تمشيا مع خطته الاستراتيجية والحفاظ في الوقت نفسه على التقدم المحرز في مجال إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية
- دفع عجلة الجهود المبذولة من أجل إنشاء آليات فعالة للرقابة المدنية لمؤسسات الأمن الوطني، لا سيما تمكين مجلس الأمن القومي ومجالس أمن المقاطعات وهيئات الرقابة ذات الصلة في المجلس التشريعي
- مواصلة المشاركة في المبادرات الإقليمية التي ترعاها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

(ج) تعزيز المصالحة الوطنية

- إجراء مزيد من الحوارات الجامعة حول المصالحة الوطنية، وبشأن موضوعات شتى من بينها تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمشاكل المتعلقة بالأراضي
- إيجاد الإرادة السياسية اللازمة كي تفي اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بولايتها
- استكشاف إمكانية تبني مبادرة تجريبية وطنية لخدمة الشباب

باء - التزامات لجنة بناء السلام

٣١ - يشمل الدعم الذي تقدمه لجنة بناء السلام لجهود بناء السلام الوطنية في ليبيريا التعبئة السياسية والدعم السياسي، وتعبئة الموارد، وتعزيز العمل المنسق فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين جميعاً. وتساعد مشاركة لجنة بناء السلام في توطيد جهود بناء السلام في البلد وتعزيز قدرة الحكومة على أن تتولى تدريجياً العديد من المهام الحيوية التي تضطلع بها حالياً بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري في إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، فضلاً عن المساعدة في تعزيز المصالحة الوطنية.

٣٢ - ومن ثم، تلتزم لجنة بناء السلام باتخاذ الإجراءات التالية:

- تعبئة الموارد اللازمة لتطبيق أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزام المتبادل هذا وفي خطة الأولويات التي تدعو إلى أن تفي الجهات المانحة المختلفة بتعهداتها والتزاماتها وإلى التنسيق الفعال فيما بينها
- توسيع قاعدة المانحين لليبريا وتشجيع توسيع نطاق مشاركة الشركاء في جميع المحافل الدولية التي يمكن من خلالها تقديم الدعم لليبريا
- استمرار جذب الاهتمام واتخاذ التدابير للدعوة داخل المجتمع الدولي إلى دعم عملية بناء السلام عن طريق إلقاء الضوء على التقدم المحرز في جهود بناء السلام في البلد، فضلا عن التحديات والمخاطر التي تواجهها والفرص التي تتيحها
- العمل مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة نهر ماكونا، للاستفادة من مساهمات تلك الأطراف في بناء سلام دائم في ليبريا وفي المنطقة دون الإقليمية
- إسداء المشورة لحكومة ليبريا والشعب الليبري بشأن الدروس المستفادة، وبخاصة فيما يتعلق بحيازة الأراضي والحقوق، والمواءمة بين النظم القانونية التقليدية والتشريعية والمصالحة، وهي الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في حالات مماثلة لتكون بمثابة صوت موضوعي وتوفر، حسب الاقتضاء، الزخم السياسي المطلوب لإبقاء العمليات ذات الصلة على الطريق الصحيح
- المساهمة في المداولات المتعلقة بليبريا، لا سيما في مجلس الأمن، عن طريق إسداء المشورة بشأن الأولويات الثلاث لبناء السلام التي تهدف إلى كفالة انتقال إدارة الأمن على نحو مسؤول من بعثة الأمم المتحدة إلى حكومة ليبريا
- المساهمة، على نحو منفرد أو جماعي، في دعم جهود بناء السلام التي تقوم بها ليبريا من خلال ما يلي: التعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري في أنشطتهما لبناء السلام، وتشجيع التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية؛ والتواصل مع الأطراف المؤثرة المعنية في المقر
- رصد إعداد وتنفيذ خطة الأولويات التي تهدف إلى الترويج للمعالجة الفعالة لأولويات بناء السلام المنصوص عليها في بيان الالتزام المتبادل

رابعاً - الاستعراض الدوري للمشاركة

- ٣٣ - اتفقت لجنة بناء السلام وحكومة ليبيريا على إجراء استعراض لبيان الالتزام المتبادل هذا على فترات مدة كل منها تسعة أشهر تبدأ من تاريخ اعتماده من قبل التشكيلة القطرية المخصصة لليبيريا في لجنة بناء السلام.
- ٣٤ - وسوف يستند الاستعراض الدوري إلى بضعة أهداف ملموسة ومحددة ينبغي تطويرها فور اعتماد بيان الالتزام المتبادل.
-